آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي

(دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي)

د. عمر محمد الغرياني

omarelghariani@gmail.com

كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

المؤلفون Authors

إقتبس هذه المقالة (APA):

Cite This Article:

الغرياني، عمر محمد. (2021). دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي. مجلة آفاق اقتصادية. 7[14] 187-212.

دورآليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي

(دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي)

المستخلص

استهدفت الدراسة معرفة مدى مساهمة أهم آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في (لجنة المراجعة، ولجنة المكافآت)، في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وبيان مدى خطورة الفساد المالي على المؤسسات الدي له تأثير سلبي على استدامتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ودلك من خلال استطلاع آراء العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم الجهة المعنية بموضوع الدراسة، والبالغ عددهم (30) موظف، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات التي جمعت من الاستبانات التي تم الحصول عليها وعددها (29) استبانة، والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة تختص بمدى مساهمة (لجنة المراجعة، ولجنة المكافآت) بشكل إيجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها مساهمة لجنة المراجعة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية من خلال تحسين فعالية وكفاءة مجلس الإدارة في أداء واجباتهم، والمسائلة المالية أمام المساهمين، وأيضاً تساهم لجنة المراجعة في فحص أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات، وتقليل تكاليف الوكالة، ودعم استقلال المراجعين (الداخلين، والخارجيين)، أمَّا فيما يخص مساهمة لجنة المكافآت في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية فتمثل في دورها في تقييم طبيعة ومبلغ التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين، بالإضافة إلى عملها على تجنب تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين، وخلق دوافع العمل لدى العاملين وتحديد قيمة التقاعد لهم، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة بأنه يجب على كافة المؤسسات الليبية سواء كانت مالية أو غير مالية تطبيق حوكمة الشركات وتفعيل آلياتها، وأيضاً على الجهات المسؤولة في الدولة الليبية مكافحة الفساد المالي بشتى الطرق من أجل المحافظة على مؤسسات الدولة واستدامتها، والحفاظ على موارد الدولة الحالية والمستقبلية.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، لجنة المراجعة، لجنة المكافآت، تكاليف الوكالة، أصحاب المصلحة.

The role of corporate-governance mechanisms in decreasing financial corruption

An investigative study based on the viewpoint of personnel of the general administration of financial control of companies and banks at the Libyan Audit Bureau

Abstract

This study sought to find out how the most important means of corporate governance, (Audit Committee and the Remuneration Committee), contributed in decreasing the financial corruption in Libyan institutions in one hand, and to indicate the level of the seriousness of financial corruption on institutions that has a negative impact on their sustainability in the other hand. The study adopted the descriptive approach, and that can be done through conducting a survey to highlight opinions of employees of the general administration of financial supervision of companies and banks at the Libyan Court of Audit , as they are the authority concerned with the subject of the study.

The number of participants is (30) employees, where the statistical program (SPSS) was used to analyze the data gathered from the questionnaires that were obtained, which reach (29) questionnaires, and they consist of a number of questions related to the extent of the contribution of the (Review Committee and the Remuneration Committee) positively in reducing financial corruption in Libyan institutions, and this study got many results, the most important of which is that the audit committee plays a role in reducing financial corruption in Libyan institutions. This can be achieved by improving the effectiveness and efficiency of the board of directors in carrying out their duties, and financial accountability to shareholders.

The audit committee also contributes to examining the internal control systems of institutions, reducing agency costs, and supporting the independence of auditors (internal and external). As for the remuneration committee's contribution to reducing financial corruption in Libyan institutions, it is its role in evaluating the nature and amount of compensation paid to members of the board management and senior officials, in addition to its activities to avoid clash of interests between managers and shareholders, and to create work motives for workers and confirm the value of retirement for them.

The researcher concluded his study by a very crucial recommendation that is all Libyan institutions, whether financial or non-financial, should implement corporate governance and activate their tools, in addition, the responsible authorities in Libyan should combat financial corruption in different ways in order to preserve and sustain institutions, and preserve the current and future resources in the state.

Key Words: corporate governance, audit committee, remuneration committee, agency costs, stakeholders.

المقدمة:

تعتمد أي دولة في تقديم خدماتها لمواطنيها على حزمة من المؤسسات سواء كانت مالية أو غير مالية وتعتبر هذه المؤسسات من القطاعات الحيوية ولا يستثنى خلوها من الفساد المالي، ولكن كلما زادت نسبة الفساد المالي يعد مؤشر خطير لاستدامة هذه المؤسسات والدي حتماً سيكون له دور سلبياً على الاقتصاد والتنمية المستدامة بشكل عام، وتسعي كل دول العالم لمحاربة الفساد بجميع أنواعه ولاسيما الفاسد المالي من خلال تطبيق واستحداث مجموعة من الطرق والاساليب والآليات، وتعتبر حوكمة الشركات أحد أهم هذه الآليات، ومن خلال الاطلاع على الهدف **(16)** الخاص بالتنمية المستدامة **(2030)** الصادر عن الأمم المتحدة وهو (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، والدي يسعى إلى تحقيق عدة مقاصد ولعل أهمها هو الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع اشكالها، جاءت فكرة هذه الدراسة للتعريف بالفساد المالي، حيث لا يخفى على أحد بأنّه في البيئة الليبية قد استشرى الفساد المالي في كافة المؤسسات الليبية، وأصبحت أثارة واضحة والتي لم تستثني أي فرد من افراد المجتمع الليبي، بل وربما تمتد اثاره للأجيال القادمة، وأيضاً دراسة مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في (لجنة المراجعة، ولجنة المكافآت) في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

مشكلة الدراسة:

يعد الفساد المالي وباء يصيب كل المؤسسات والقطاعات، ويدمّر المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها، وأيضاً القضاء على استدامتها، وقد يحولها إلى أدوات لهَدم ودمار اقتصاد البلاد والقضاء على تنميتها، ولعل ضهور مفهوم حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة والدي لقى اهتمام واسع من كافة الأطياف سيكون له دور إيجابي في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة المتمثلة في الفساد المالي، وستناقش هذه الدراسة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، والذي يعد هدف من أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل أبرز هذه الآليات في لجنة المراجعة ولجنة المكافآت، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التالي:

1- ما مدى مساهمة لجنة المراجعة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية؟
2- ما مدى مساهمة لجنة المكافآت في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية؟

هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تحديد وتوضيح أهم آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في (لجنة المراجعة، ولجنة المكافآت) ومدى مساهمتها في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وأيضاً التعريف بالفساد المالي الدي استشرى في كافة المؤسسات الليبية، وأصبحت أثارة واضحة على كافة افراد المجتمع الليبي.

اهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة في مدى أهمية آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الليبية، وفي خطورة الفساد المالي وانعكاساته السلبية على التنمية المستدامة، وبالتالي تعد هذه الدراسة قيمة مضافة للمكتبة العلمية والمهنية، وأيضاً تقديم توصيات تبرز مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

فرضية الدراسة:

تمثلت فرضية الدراسة في الفرضية الرئيسة التالية:

تساهم آليات حوكمة الشركات بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

ولتحليل هذه الفرضية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1- تساهم لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

2- تساهم لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية: تم استخدام البيانات التي جمعت في الفترة من 2021/04/04م إلى 2021/04/20م.

2- الحدود المكانية: تم جمع البيانات من خلال توزيع استمارات الاستبيان على العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارها الجهة المعنية بموضوع الدراسة.

3- الحدود الموضوعية: ركزت هذه الدراسة على مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وتمثلت هذه الآليات في (لجنة المراجعة، ولجنة المكافآت)، ولن تتعرض هذه الدراسة للمتغيرات الاجتماعية والنفسية، والعوامل المرتبطة بالنظام الاقتصادي والمالي السائد في الدولة الليبية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لبناء إطار علمي لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها، وذلك بالاعتماد على الكتب العلمية، والمقالات، والأبحاث، والمؤتمرات المرتبطة بموضوع الدراسة، واعتمد الجانب العملي على أسلوب الاستبانة في جمع البيانات، ومن تم تحليلها من خلال البرامج الاحصائية المعدة لهذا الغرض للحصول على النتائج.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارها الجهة المعنية بموضوع الدراسة والذين بلغ عددهم 30 موظف حيث وزعت عليهم استمارات الاستبيان بالكامل كدراسة مسحية.

1. البعد المفاهيمي للفساد المالي:

1.1. مقدمة:

يعد الفساد المالي مؤشراً عن الانحرافات المالية ومخالفة القواعد المالية التي تنظم العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، وأيضاً مخالفة للتعليمات التي تصدر من أجهزة الرقابة المالية، والفساد المالي لا يقتصر على ممارسة نشاطات غير مشروعة فحسب، فقد ينتج الفساد المالي بسبب الكيفية التي تظهر فيها المؤسسات وضعها المالي، بمعنى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، والتي أُعدت بطريقة لم تبين الوضع المالي الحقيقي للمؤسسات، وسيتم في هذا الفصل دراسة الفساد المالي من خلال الجوانب التالية:

2.1. مفهوم الفساد المالي:

أصبح الفساد المالي ظاهرة متفشية في جميع دول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية، ولم يقتصر الفساد المالي على مجتمع دون آخر، بل تعاني منه جميع المجتمعات والأنظمة بدرجات متفاوتة، وتوجد عدة تعريفات للفساد

المالي حيت عرَّف البعض الفساد المالي بأنَّه مجمل الانتهاكات المالية ومخالفة القوانين التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية كديوان الرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة الحسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات (يوسف، 2011)، ويعرف البعض الآخر الفساد المالي بأنَّه الانحرافات المالية ومخالفة الاحكام والقواعد المعتمدة في تنظيمات الدولة ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية، أما منظمة الشفافية العالمية فقد عرفت الفساد المالي بأنَّه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص (زاهر، وآخرون، 2014).

ومِن خلال ما سبق يمكن القول بأنَّ الفساد المالي يتمثل في الانحرافات المالية الناتجة من مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، فهو تصرفات غير شرعية تصدر عن المسؤول لاستغلال الأموال العامة واستخدامها لغير الأوجه المعدة لها، وقد يأخذ الفساد صور متعددة مثل إهدار المال العام، وأعمال السمسرة، والتهرب الضريبي، والتزوير وغيرها.

3.1. أسباب الفساد المالي:

للفساد المالي عدة أسباب وهي متداخلة مع بعضها البعض ويمكن ذكر أهم هذه الأسباب في الآتي (زاهر، وآخرون، 2014؛ والعريبي، 2020):

1- أسباب شخصية: وترتبط هذه الأسباب بشخصية الفرد وميوله، ومستواه العلمي والثقافي، ونظرته للمشروعية.

2- أسباب اجتماعية: وتتثمل في العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، والتي من شأنها أن تولد ضغط اجتماعي يهيئ المناخ المناسب للفساد المالي من خلال المحسوبية والرشوة، واستغلال النفود، والاختلاس.

3- أسباب إدارية وتنظيمية: يعد تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد الموظفين وخاصة في الدول النامية سبب في خلق التعقيد الإداري، والذي يصاحبه غموض في اللوائح والإجراءات وضعف في الرقابة على الاجهزة الحكومية.

4- أسباب قانونية: وهي تنتج من ضعف القوانين والتشريعات التي تردع جريمة الفساد المالي، وهذا ينتج عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي يمكن أن تصدر بحقهم.

5- أسباب سياسية: وتتمثل في عدم تعيين القياديين الإداريين بناء على الكفاءة، وإنما يتم تعيينهم وفقاً للولاء السياسي، وهذا بطبيعة الحال سيحبط الموظفين العموميين وربما يسبب في انحرافهم وخاصة في ظل غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة.

6- أسباب اقتصادية: وتعد من أهم الاسباب التي تساعد على الفساد المالي وذلك لأنها تمس الجانب المادي للفرد، وتتمثل في مستوى الدخل المتدني للفرد وخاصة في الدول النامية، وأيضاً ضعف الحوافز والمكافئات، الأمر الدي قد ينتج عنه التفكير في وسائل أخري لكسب المال.

ومما سبق يمكن القول أنَّ تهميش دور المؤسسات الرقابية والتعقيد الإداري في مؤسسات الدولة، وأيضاً الصراع السياسي من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة، سيوفر البيئة الملائمة لظهور الفساد المالي، وخاصة في ظل تدني الوضع الاقتصادي للفرد.

4.1. مظاهر الفساد المالي:

بعد التطرق لمفهوم الفساد المالي وأسبابه يمكن توضيح أهم مظاهر وأشكال الفساد المالي في الآتي (خلاط،

وموسى، 2017؛ معبد، 2012؛ درويش، 2010):

1- سرقة المال العام: ويتم ذلك من خلال وسائل متعددة وبطرق مختلفة مثل التهرب الضريبي، التراخيص الغير قانونية للشركات، وأيضاً سرقة المال العام تحت بند إعانات أو مساعدات.

2- تهريب الأموال: ويتمثل في القيام بتهريب الأموال العامة التي يتم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني إلى خارج البلاد.

3- غسيل الأموال: يعد غسيل الأموال ظاهرة عالمية خطيرة وهدفها هو تغير هوية الأموال بطريقة غير مشروعة، بمعني تحويل الأموال التي تم الحصول عليها بشكل غير شرعي إلى أمول شرعية.

4- الابتزاز والتزوير: بمعني قيام بعض الاشخاص بالحصول على الأموال من خلال استغلال مواقعهم الوظيفية وممارسة أسلوب الابتزاز ووضع بعض التبريرات القانونية أو الإدارية وإخفاء التشريعات النافدة على الأشخاص المعنيين، على سبيل المثال ما يحدث في مصلحة الضرائب وأيضاً تزوير الاموال والشهادات الدراسة.

5- الرشوة: وتتمثل في وعد الموظف بميزة غير مستحقه له، أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر، لغرض القيام بعمل معين أو الامتناع عنه، ويكون هذا التصرف مخالف للقوانين والتشريعات النافدة.

6- الغش والتلاعب: ويحدث هذا من خلال التلاعب في البيانات من أخل تحقيق منافع خاصة، أو تضليل الحقوق المشروعة لبعض الأشخاص، وأيضاً الحصول على أصول وممتلكات الوحدات الاقتصادية لغرض الاستخدام الشخصي.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنَّ مظاهر الفساد المالي عديده ولا يمكن حصرها في نقاط محدده، ولكن يمكن القول أنَّ كل عمل مالي يتجرد من النزاهة والشفافية، أو باستخدام وسائل غير قانونية يعد شكل من أشكال الفساد المالي.

5.1. خصائص الفساد المالي:

تتعدد خصائص الفساد المالي والتي تتضمن كل عمل مالي مخالف للقوانين والتشريعات المعمول بها ويحقق مصلحة خاصة، ويمكن أن نذكر منها الآتي (عبدالعظيم، 2008):

1- الإخلال بالواجبات والمسؤوليات وخيانة الثقة، واستغلال المركز الوظيفي لتحيق مآرب شخصية.

2- ممارسة أفعال لا تعبر عن الحقيقة من خلال التحايل والخداع، وأيضاً استغلال الظروف والمتغيرات وجعلها بيئة مناسبة لانتشار الفساد المالي.

3- إهدار المال العام في المؤسسات الحكومية العامة، وأمَّا المؤسسات الخاصة تمارس الفساد المالي من خلال التهرب من الدفع مثل التهرب الضريبي.

4- قيام بعض الاشخاص بالفساد المالي من خلال تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

5- القيام بأفعال مضرة للاقتصاد القومي كالإضرار بالعملة الوطنية والبنوك أو الموازنة العامة.

6- ممارسة أفعال غير مشروعة من خلال استغلال الثغرات الإدارية والقانونية وبعض الظروف الاستثنائية، والتستر عليها وراء المصلحة العامة أو الأمن القومي.

7- استغلال الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية التي تسوء من خلالها الأوضاع المعيشية والاجتماعية، حيث تعد بيئة مواتية للفساد من خلال انتشار البطالة والفقر ومن تم يصعب مقاومة إغراءات الفساد.

وعليه يمكن القول أنَّ هناك عدة خصائص للفساد المالي ويصعب تحديدها بشكل دقيق لأنَّها غالباً ما تأخذ طابع سري يصعب كشفة أو ظهوره، وبشكل عام فإنَّ الفساد المالي يتمثل في كل عمل مالي مخالف للقوانين والتشريعات القائمة والذي يحقق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة أو أشخاص آخرين.

2. البعد المفاهيمي لآليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي:

1.2. مقدمة:

أشارت الهيئات والمنظمات المشرفة على تنظيم الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم بأنَّه يجب على الملاك مطالبة المؤسسات بضرورة وجود اللجان اللازمة المنبثقة من مجلس الإدارة، والتي تعد مطلب أساسي للمؤسسات المدرجة في السوق المالي لتطبيق حوكمة الشركات (Chhaochharia et al, 2007; Spira et al, 2004)، حيث إنَّ إنشاء لجان مجلس الإدارة في المؤسسات يعد عاملاً مساعد في تحسين فعالية وكفاءة مجلس الإدارة في أداء واجباتهم (Jiraporn et al, 2009) ، حيث يرى البعض أنَّ وجود لجان مجلس الإدارة قد يحسن مساءلة المؤسسات وشرعيتها ومصداقيتها من خلال أداء وظائف محدده (Weir et al, 2002)، ويؤيد هذا الرأي (Karamanou et al, 2005)، الذي دكر في دراسته إنَّ هذه اللجان لديها الوقت للاجتماع بشكل متكرر نظراً لصغر حجمها وقدرتها على اتخاد القرارات بشكل أسرع من المجلس الرئيسي للمؤسسة للتنفيذ في الوقت المحدد. وهناك عدة لجان التي تنبثق عن مجلس الإدارة، التي لا ينبغي تجاهلها في نظام حوكمة الشركات، مثل لجنة المراجعة، ولجنة المكافآت، ولجنة المخاطر، ولجنة الترشيحات، ولجنة البيئة، وغيرها من اللجان المحتملة التي قد يتم إدراجها في آلية حوكمة الشركات، وهذه الدراسة سوف تهتم بدراسة لجنة المراجعة، ولجنة المكافآت باعتبارهما أكثر شيوعاً، ومعرفة دورهما في الحد من ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

2.2. لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة يتم إنشاؤها لتقديم تأكيد إضافي يتعلق بجودة ومصداقية المعلومات المالية التي يستخدمها مجلس الإدارة، حيث تتمثل الوظيفة الرئيسية للجنة المراجعة في عقد اجتماعات متكررة مع المراجعين الداخليين والخارجيين للمؤسسة لمراجعة بياناتها المالية، وأنظمة الرقابة الداخلية، حيث يعد هذا مهم بشكل خاص لأنَّه يساعد في تقليل تكاليف الوكالة، وذلك من خلال مساعدة المديرين في تقديم المعلومات المحاسبية الغير متحيزة للمساهمين في الوقت المناسب (Klein, 1998)، علاوة على ذلك قد تساعد المراقبة الفعالة من خلال لجنة المراجعة أيضاً على تقليل الاحتيال المالي، مما قد يودي في النهاية إلى تحسين أداء المؤسسة، وبمأنَّه لجنة المراجعة عادة ما تكون مسؤولة عن أعضاء مجلس الإدارة المحترفين، وبالتالي يجب أن تظم لجنة المراجعة عدداً كافياً من الأعضاء لتتمكن من القيام بمسؤولياتها بشكل فعَّال، حيث تتمتع اللجان الأكبر ح جماً بإمكانية الوصول إلى نطاق أكبر من المعرفة، مما يسهل في تحسين الجودة ويجعلهم مراقبين متفوقين في إنجاز أعمالهم (Ghosh et al, 2010)، حيث أنَّ لجنة المراجعة الفعَّالة تظم أعضاء مؤهلين يتمتعون بالسلطة وتطبيق الإجراءات اللازمة لحماية مصالح أصحاب المصلحة من خلال ضمان التقارير المالية الموثوقة، والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر من خلال جهود الإشراف الدؤوبة (Dezoort et al, 2002)، ويتفق أحد الباحثين مع هذا

الرأي حيث ذكر (Good win, 2003) في دراسته أنَّه يجب على أعضاء لجنة المراجعة أن يكون لديهم خبرة محاسبية أو مالية، بالإضافة إلى كونهم مستقلين عن الإدارة.

والجدير بالذكر أنَّ الاستقلالية والمعرفة المحاسبية لها تأثير كبير على علاقة لجنة المراجعة مع المراجعة الداخلية، حيث ترتبط الاستقلالية بتكرار اجتماعات لجنة المراجعة مع المراجعين الداخليين ومدتها وخصوصية اجتماعاتها، في حين يرتبط عدد اعضاء لجنة المراجعة ذوي الخلفية المحاسبية المالية ارتباطاً وثيقاً بمدى إجراء المراجعة والتحليل عن طريق التدقيق الداخلي، أي أنَّه المعرفة والخبرة والتجربة في المحاسبة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة سيكون له تأثير كبير على جودة مخرجاتهم (Rani, 2011)، وأيضاً يعد تكرار اجتماعات لجنة المراجعة عنصراً مهماً يساعد في فعالية لجنة المراجعة (Azam et al, 2010)، حيث أكد المنظمون وغيرهم على ضرورة عقد اجتماعات متكررة للجنة المراجعة؛ لانَّ الاجتماعات الدورية تعزز التواصل بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين (الخارجيين والداخليين)، وتوفر آلية مراقبة أكثر فعَّالية على الأنشطة المالية، بالتالي ستساعد في الحد من الفساد المالي وأيضاً تقديم المعلومات المالية الموثوقة للمؤسسة (Mohid Rahmat et al, 2009)، ويؤكد هذا دراسة (Raghunandan et al, 2007) التي توصلت إلى أنَّه يجب أن تزداد اجتماعات لجان المراجعة في الشركات الكبيرة والتي لها عدة فروع، وأيضاً الشركات التي لديها صناعات متنوعة، والشركات التي يجتمع مجلس الإدارة فيها بشكل متكرر، أمَّا دراسة (Barua et al, 2010) فقد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية مهمة بين نسبة خبراء المحاسبة وعدد الاجتماعات، وإنَّ الاجتماعات المتكررة للجنة المراجعة تعزز فعاليتها.

وتماشياً مع الأدبيات النظرية يمكن التطرق لبعض الأدلة التجريبية من خلال مجموعة من الدراسات السابقة التي أُجريت في بيئات مختلفة، لمعرفة هل لجنة المراجعة باعتبارها أحد آليات حوكمة الشركات لها دور في الحد من الفساد المالي من واقع تجريبي؟.

حيث أُجريت دراسة (Wild, 1994) على عينة من 260 شركة أمريكية مدرجة في السوق المالي في الفترة من 1966 إلى 1980 ، وهدفت هذه الدراسة إلى التحقق من ردة فعل السوق قبل وبعد إنشاء لجان المراجعة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنَّه هناك تحسن كبير إحصائياً في عوائد الأسهم عقب إنشاء لجان المراجعة، مما يشير إلى أنَّ وجود لجان المراجعة يمكن أن يحسن الإدارة، وأيضاً يحسن المساءلة الإدارية أمام المساهمين الدي سوف يقلل من الفساد المالي، وفي نفس المجال توصلت دراسة (Laing, 1999) التي أُجريت على عينة من 115 شركة في المملكة المتحدة مدرجة في السوق المالي خلال عامي 1992 و 1995، إلى أنَّه وجود لجان المراجعة يؤثر بشكل إيجابي على أداء المؤسسات المقاس بالعائد على الأصول ROA وسيقلل من الفساد المالي، علاوة على ذلك وثقت دراسة (Karamanou et al, 2005) أنَّ هناك علاقة إيجابية بين وجود لجنة المراجعة والأداء المالي للمؤسسات، من خلال دراسة عينة من أكبر 20 مؤسسة مالية من 8 دول مختلفة، أمَّا دراسة (Yeh et al, 2011) أفادت بأنَّ المؤسسات المالية ذات المديرين المستقلين ولجنة المراجعة مستقلة تتمتع بأداء أفضل وفساد مالي أقل، وذلك خلال الأزمة المالية العالمية 2007_2008، وفي دراسة (Woidtke et al, 2013) التي أُجريت على عينة من المؤسسات في شرق آسيا أفادت أنَّه وجود لجنة المراجعة المستقلة تماماً، مع وجود مجلس إدارة مستقل، يرتبط بتعزيز الأرباح المحاسبية ويقلل من الفساد المالي.

وفي المقابل اختلفت نتائج بعض الدراسات من حيث وجود علاقة من عدمه بين لجان مجلس الإدارة وأداء المؤسسات المالي، حيث هدفت دراسة (Klein, 1998) التي أُجريت على عينة من 486 مؤسسة أمريكية من عام

1991 إلى 1993 إلى التحقق من وجود علاقة بين لجان المراجعة ولجان المكافآت ولجان الترشيحات، والأداء المالي للمؤسسات ولكنها لم تتوصل إلى أي علاقة ذات دلاله إحصائية، وبالمثل دراسة (Vafeas et al, 1998)التي أُجريت على 250 مؤسسة في المملكة المتحدة خلال عام 1994 حيث كان هدفها فحص تأثير لجان المراجعة ولجان المكافآت ولجان الترشيحات على أداء المؤسسات، ولكنها لم تتوصل إلى أي دليل يدعم الاقتراح القائل بأنَّ وجود هذه اللجان الثلاثة يعزز أداء المؤسسة، وفي نفس المجال تدعم هذه النتيجة دراسة (Dulewicz et al, 2004) التي أُجريت في المملكة المتحدة أيضاً، حيت لم تجد الدراسة أي تأثير كبير للجان الفرعية لمجلس الإدارة على الأداء المالي للمؤسسات، أمَّا (Vafeas, 1999) يرى بأنَّه هناك علاقة سلبية بين لجان مجلس الإدارة وأداء المؤسسات المالي، حيث أشارت دراسته إلى أنَّه إنشاء لجان لمجلس الإدارة يضيف تكاليف إضافية والمتمثلة في نفقات السفر والرسوم الإضافية المدفوعة لأعضاء اللجان، وبالتالي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على أداء المؤسسة المالي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Mcknight et al, 2009) الذي أفاد بأنَّ اعتماد لجنة ترشيح رسمية سوف يزيد من تكلفة الوكالة، أمَّأ دراسة (Bozec, 2005) التي أُجريت على عينة من 25 شركة كندية من 1976 إلى 2000 فقد توصلت إلى أنَّه وجود لجان المراجعة له تأثير سلبي على أداء المؤسسة المالي، ومع ذلك وجدت أنَّ لجان الترشيح لها تأثير إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة، وأيضاً اشارت دراسة (Kajola, 2008) التي أُجريت على عينة من 20 مؤسسة نيجيرية مدرجة في السوق المالي بأنَّه لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين وجود لجان المراجعة وأداء المؤسسات المالي.

ومن خلال التحليل السابق للدراسات السابقة التي أُجريت على عدة مؤسسات في بيئات مختلفة من واقع تجريبي، نلاحظ أنَّ مجمل هدف هذه الدراسات هو معرفة هل هناك علاقة بين لجان مجلس الإدارة وأداء المؤسسات، وهل هذه العلاقة تخدم المؤسسة بشكل إيجابي أو سلبي؟

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات نستخلص أنَّ هناك من أجمع على وجود علاقة إيجابية بين لجنة المراجعة وأداء المؤسسات وتساعد هذه العلاقة في الحد من الفساد المالي، بينما البعض الآخر جاءت نتائجه عكسية تماماً حيث أجمعوا أنَّ العلاقة بين لجان المراجعة وأداء المؤسسات لها تأثير سلبي على المؤسسات من حيث زيادة تكاليف الوكالة، أمَّا البقية الأخرين لم يتوصلوا لوجود أي علاقة سواء إيجابية أو سلبية بين لجان المراجعة وأداء المؤسسات، وحيث أنَّ هذه الدراسة تهدف إلى معرفة دور لجان المراجعة باعتبارها أحد أهم آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، يمكن استخلاص أهم المؤشرات التي توصلت إليها الدراسات السابقة المتعلقة بدور لجان المراجعة في تحسين أداء المؤسسات والحد من الفساد المالي، ومحاولة تطبيقها على المؤسسات في البيئة الليبية والتي من المتوقع أن تساعد هذه المؤسسات في تحسين أدائها والحد من الفساد المالي في النقاط التالية:

1- تعمل لجنة المراجعة على المساعدة في تحسين فعالية وكفاءة مجلس الإدارة في أداء وجباتهم وهذا بدوره سيقلل من الفساد المالي.

2- تقدم لجنة المراجعة تأكيد إضافي يتعلق بجودة ومصداقية المعلومات المالية التي يستخدمها مجلس الإدارة، بالتالي سيحسن أداء المؤسسة ويقلل من الفساد المالي.

3- تعقد لجنة المراجعة اجتماعات متكررة مع المراجعين (الداخليين والخارجيين)، لمراجعة البيانات المالية وأنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة وهذا سيحد من الفساد المالي.

4- الاجتماعات الدورية للجنة المراجعة تعزز التواصل بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين (الخارجيين والداخليين) بالتالي سيساعد في الكشف عن الفساد المالي.

5- تقوم لجنة المراجعة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة وهذا يعمل على صعوبة ممارسة الفساد المالي في المؤسسة وسهولة الكشف عنه.

6- تعمل لجنة المراجعة على التقليل من تكاليف الوكالة بالتالي تقلل من نسبة الفساد المالي في المؤسسة.

7- تساعد لجنة المراجعة المديرين في تقديم المعلومات المحاسبية الغير متحيزة للمساهمين في الوقت المناسب وهذا يقلل من التلاعب في البينات المالية ويحد من الفساد المالي.

8- تساعد لجنة المراجعة في حماية أصحاب المصلحة من مظاهر الفساد المالي، وتقديم ضمان للتقارير المالية الموثوقة، وذلك من خلال عملية الأشراف المستمرة.

9- تعمل لجنة المراجعة على تطبيق الإجراءات اللازمة لحماية مصالح أصحاب المصلحة من خلال وجود لجنة مراجعة فعَّالة ويكون أعضائها مؤهلين ويتمتعون بالسلطة اللازمة التي تساعدهم على الحد من الفساد المالي.

10- تساعد لجنة المراجعة في تحسين المساءلة الإدارية أمام المساهمين لدى الجهات ذات الاختصاص وهذا من شأنه سيعمل كرادع للحد من الفساد المالي.

11- تساعد لجنة المراجعة في إدارة المخاطر من خلال جهود الإشراف الدورية، وهذا سيعمل على الحد من الفساد المالي.

12- تعمل لجنة المراجعة على تقديم آلية رقابة ومراقبة أكثر فعالية على الأنشطة المالية للمؤسسة بما في دلك إعداد وتقديم المعلومات المالية للمؤسسة للحد من الفساد المالي.

13- تساعد لجنة المراجعة في استقلالية المراجعين (الداخليين والخارجيين) عن مجلس الإدارة، وهذا سيعمل على شفافية البيانات المالية وسيقلل من الفساد المالي.

14- تساعد لجنة المراجعة المستقلة ومجلس الإدارة المستقل في تعزيز الأرباح المحاسبية وتقليل الفساد المالي.

3.2. لجنة المكافآت:

لجنة المكافآت هي لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة تحدد بشكل أساسي مكافآت التنفيذيين، وتتمثل الوظيفة الرئيسية للجنة المكافآت في تحديد وإعادة تقييم طبيعة ومبالغ التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين، من خلال إنشاء وتنفيذ خطط التعويض والحوافز لتحسين مواءمة مصالح المديرين والمساهمين مما قد يساعد في الحد من المشاكل التي تنتج عن الوكالة، ويعد هذا مهم بدرجة كبيرة حيث أنَّه من الأفضل تجنب تضارب المصالح المحتملة بين المديرين والمساهمين، ويتم ذلك من خلال تشكيل لجنة المكافآت التي يتم ترشيحها من قبل مجلس الإدارة على أن تكون من المديرين غير التنفيذين، والتي يكون دورها التوسط بين مجلس الإدارة والمساهمين للتوصل إلى حزم مكافآت محددة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وأيضاً يكون لها دور في العديد من الأمور الأخرى المتعلقة بالتعويضات أو حق التقاعد وغيرها (Weir and Laing, 2000; Klein, 1998) ، والجدير بالذكر أنَّ لجنة المكافآت والتعويضات ليست لجنة منفصلة في المؤسسة حيث تقدم تقاريرها مباشرة للمساهمين، مما يعني أنَّ مجلس الإدارة يوافق على قرارات لجنة المكافآت، لهذا السبب فإنَّ عملية ترشيح مجلس

الإدارة قد تتأثر بتوزيع السلطة بين الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة (Finkelstein et al, 1996)، بمعنى آخر من المرجح أن تعمل لجنة المكافآت المكونة من أعضاء مستقلين على حماية مصالح المساهمين من خلال التأكيد على أنَّ المعينين الجدد يمتلكون الاستقلالية والخبرة اللازمتين لتعزيز فعالية مجلس الإدارة (Ruigrok et al, 2006).

ويمكن التطرق لبعض الأدلة التجريبية من خلال مجموعة من الدراسات السابقة التي أُجريت في بيئات مختلفة، لمعرفة هل لجان المكافآت والتعويضات باعتبارها أحد آليات حوكمة الشركات لها دور في الحد من الفساد المالي من واقع تجريبي؟.

تشير نتائج الدراسات التجريبية بأنَّ العلاقة بين لجان المكافئات والتعويضات وأداء المؤسسات المالي محدودة ومختلطة، وتعد العلاقة بين مكافآت وتعويضات مجلس الإدارة وأداء المؤسسة علاقة إيجابية، مما يدعم الحجة القائلة بأنَّ التعويض على أساس الأداء يلعب دوراً مهماً في العلاقة بين المساهمين، مما يقلل بشكل غير مباشر من تكاليف الوكالة، حيث يجب عند وضع سياسات لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين استخدام معايير ترتبط بالأداء، ويدعم البعض هذا الرأي حيث قامت دراسة (Yatim, 2012) بفحص 428 مؤسسة عائلية مدرجة في السوق المالي الماليزي للسنة المالية المنتهية في 2008، وقد توصلت إلى أنَّ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لها علاقة إيجابية قوية مع أداء المؤسسات المالي، حيث أنَّ المكافآت الممنوحة لمجلس الإدارة توفر الدافع لتحقيق الأهداف، وأيضاً تقوم لجنة المكافآت بتقييم أداء المديرين، وتحديد طبيعة وقيمة المكافآت للموظفين في المؤسسة، وهذا بحد ذاته يلعب دوراً فعالاً في الرقابة على أعمال المؤسسة، والدي سيساعد في الحد من الفساد المالي.

وفي المقابل تشير بعض الأدلة التجريبية الأخرى أنَّ هناك علاقة سلبية بين تعويض المديرين وأداء المؤسسة، حيث أشارت دراسة (Arye; Bebchuk et al, 2003)، إلى أنَّ تعويضات أعضاء مجلس الإدارة المفرطة ستؤدي إلى زيادة الإنفاق والذي سوف يتسبب بشكل كبير وغير مباشر في انخفاض أداء المؤسسة، أمَّا دراسة (Randoy et al, 2002) لم تجد أي ارتباط بين التعويض وأداء المؤسسات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات الأخرى (Vafeas et at, 1998; Klein, 1998; Dulewicz et al, 2004) .

سبق وأن أشرنا أنَّ هدف الدراسة الحالية هو معرفة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وفي صدد التعرف على دور لجنة المكافآت في الحد من الفساد المالي باعتبارها أحد أهم آليات الحوكمة نجد ندرة الدراسات التي تتناول هذه الآلية، والسبب في ذلك قد يعود لعدم توفرها في معظم المؤسسات، أو يقوم مجلس الإدارة بمهمة لجنة المكافآت والتعويضات مباشرة، وعلية يمكن القول بأنَّ لجنة المكافآت والتعويضات لها دوراً مهماً وبارزاً في تحسين أداء المؤسسات والحد من الفساد المالي، حيث أنَّه من المعروف أنَّ التشجيع من خلال المكافآت، وأيضاً تقديم التعويضات، حتماً سيخلق الولاء الوظيفي للموظف، ومن تم سيحد من الفساد المالي في المؤسسة مثل الرشوة والاختلاسات، ويمكن قياس دور لجنة المكافآت في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية من خلال النقاط التالية والتي استنبطت من خلال نتائج الدراسات السابقة:

1- تعمل لجنة المكافآت بشكل أساسي على تحديد مكافآت المدراء التنفيذيون وهذا بدوره سيعمل على الحد من الفساد المالي.

2- تقوم لجنة المكافآت على تحديد وإعادة تقييم طبيعة ومبلغ التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين مما قد يقلل من الفساد المالي.

3- تعمل لجنة المكافآت على تقييم أداء المديرين، وتحديد طبيعة وقيمة المكافآت للموظفين في المؤسسة وهذا سيقلل من الفساد المالي.

4- تقوم لجنة المكافآت بتحسين وموائمة مصالح المديرين والمساهمين مما قد يساعد في الحد من مشاكل التي تنتج عن الوكالة وهذا سيحد من الفساد المالي.

5- تعمل لجنة المكافآت على تجنب تضارب المصالح المحتملة بين المديرين والمساهمين مما سيساعد في الحد من الفساد المالي.

6- تقوم لجنة المكافآت بالتوسط بين مجلس الإدارة والمساهمين للتوصل إلى حزم مكافآت محددة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وهذا سيحد من الفساد المالي.

7- لجنة المكافآت هي لجنة منفصلة ومستقله حيت تعمل على تقديم تقاريرها مباشرة للمساهمين وهذا في حد ذاته سيعمل على تقليل الفساد المالي.

8- تعمل لجنة المكافآت على حماية مصالح المساهمين من خلال التأكيد على أنَّ المعينين الجدد يمتلكون الاستقلالية والخبرة اللازمتين لتعزيز فعالية مجلس الإدارة وهذا سيحد من الفساد المالي.

9- تساعد لجنة المكافآت على التقليل من التكاليف التي قد تنتج عن الوكالة وهذا سوف يعمل على التقليل من الفساد المالي.

10- تعمل لجنة المكافآت على خلق دوافع العمل لدى العاملين من خلال تنفيذ خطط التعويضات والحوافز لتحقيق أهداف المؤسسة وهذا سيعمل على الحد من الفساد المالي.

11- تعمل لجنة المكافآت على تحديد قيمة التقاعد للعاملين في المؤسسة وهذا سيخلق طابع إيجابي للعاملين تجاه المؤسسة مما سيحد من الفساد المالي.

12- تساعد لجنة المكافآت في الرقابة على أعمال المؤسسة وهذا سيحد من الفساد المالي.

3. الدراسة العملية:

1.3. أداة جمع البيانات:

1.1.3. تصميم استمارة الاستبيان:

لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهده الدراسة ويرى الباحث ضرورة تقسيم استمارة الاستبيان إلى عدة أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2.1.3. اختبارات الصدق " الصلاحية":

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية:

1- صدق المحتوى (صدق المضمون) Content validity، لقد راع الباحث جانب صدق المحتوي في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المشتقة من الإطار النظري للدراسة.

2- الصدق الظاهري Face validity، للتأكد من أنَّ أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان علي أساتذة متخصصين في علم المحاسبة والإحصاء، وبعد أن تم جمع أراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق، وبعد عملية التعديل قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان على جميع العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي، والذين بلغ عددهم (30) موظف وبعد فترة تم الحصول على استمارات الاستبيان الصالحة للتحليل، والجدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة المسترجع%
30	**29**	**96.67**

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستمارات القابلة للتحليل 96.67% من عدد الاستمارات الموزعة وهي نسبة كبيرة تدل على استجابة مجتمع الدراسة ومدى إدراكهم لأهمية الموضوع محل الدراسة.

2.3. ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2):

جدول رقم(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	لا يساهم على الإطلاق	لا يساهم	يساهم إلى حد ما	يساهم	يساهم بدرجة كبيرة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة المساهمة، أمَّا إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (3) فيدل على انخفاض درجة المساهمة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أنَّ درجة المساهمة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا.

3.3. اختبار الثبات والصدق Reliability and Validate:

بعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة **(SPSS) (Statistical Package for Social Science)** تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية، وللتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا **Alpha Cornbach** والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3):

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	14	0.646	0.804
2	مدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	12	0.682	0.826
3	دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي.	26	0.687	0.829

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أنَّ قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.646 إلى 0.687)، وهي قيم كبيرة أكبر من (0.60)، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإنَّ معاملات الصدق تتراوح بين (0.804 إلى 0.829)، وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

4.3. خصائص مفردات عينة الدراسة:

1.4.3. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم عالي	3	10.3
بكالوريوس	7	24.1
ماجستير	16	55.2
دكتوراه	3	10.3
المجموع	29	100.0

من خلال الجدول (4) نلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (55.2 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (24.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ودبلوم عالي ويمثلون نسبة (10.3%) لكل مؤهل من المؤهلين من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أنَّ هناك ارتفاع في مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

2.4.3. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
قانون	4	30.8
محاسبة	8	61.5
اقتصاد	1	7.7
المجموع	13	100.0

*هناك مفردات لم تحدد تخصصها.

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (61.5%) من جميع المفردات الذين أجابوا على هذا السؤال، تم يليه ممن تخصصهم قانون ويمثلون نسبة (30.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن تخصص اقتصاد ويمثلون نسبة (7.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في تخصصات مفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

3.4.3. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفية:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفية

الوظيفية	العدد	النسبة %
مراجع مبتدئ (تحت التمرين)	1	3.4
مراجع	3	10.3
مراجع أول	6	20.7
مدير مكتب	10	34.5
مدير إدارة	7	24.1
مدير عام	2	6.9
المجموع	29	100.0

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة وظيفتهم مدير مكتب ويمثلون نسبة (34.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن وظيفتهم مدير إدارة ويمثلون نسبة (24.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن وظيفتهم مراجع أول ويمثلون نسبة (20.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن وظيفتهم مراجع ويمثلون نسبة (10.3 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن وظيفتهم مدير عام ويمثلون نسبة (6.9 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي وظيفتهم مراجع مبتدئ (تحت التمرين) ويمثلون نسبة (3.4%) من جميع مفردات العينة، وبصورة عامة نلاحظ أنَّ هناك تنوع في الوظائف مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها .

4.4.3. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 3 سنوات	1	3.4
من 3 سنوات إلى أقل 5 سنوات	3	10.3
من 5 سنوات إلى أقل 10 سنوات	11	37.9
من 10 سنوات فما فوق	14	48.3
المجموع	29	100.0

من خلال الجدول رقم(7) نلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 10 سنوات فما فوق ويمثلون نسبة (48.3%) من مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل 10 سنوات ويمثلون نسبة (37.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 3 سنوات إلى أقل 5 سنوات ويمثلون نسبة (10.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن سنوات خبرتهم أقل من 3 سنوات ويمثلون نسبة (3.4 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أنَّ هناك ارتفاع في مدة الخبرة لمفردات

عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

5.3. اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

1.5.3. مدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

لاختبار معنوية درجة مساهمة كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (8) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تعمل لجنة المراجعة على المساعدة في تحسين فعالية وكفاءة مجلس الإدارة في أداء وجباتهم وهذا بدوره سيقلل من الفساد المالي.	3.34	.614	-2.673	.008
2	تقدم لجنة المراجعة تأكيد إضافي يتعلق بجودة ومصداقية المعلومات المالية التي يستخدمها مجلس الإدارة، بالتالي سيحسن أداء المؤسسة ويقلل من الفساد المالي.	3.52	.634	-3.441	.001
3	تعقد لجنة المراجعة اجتماعات متكررة مع المراجعين (الداخليين والخارجيين)، لمراجعة البيانات المالية وأنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة وهذا سيحد من الفساد المالي.	3.52	.634	-3.441	.001
4	الاجتماعات الدورية للجنة المراجعة تعزز التواصل بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين (الخارجيين والداخليين) بالتالي سيساعد في الكشف عن الفساد المالي.	3.45	.686	-2.968	.003
5	تقوم لجنة المراجعة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة وهذا يعمل على صعوبة ممارسة الفساد المالي في المؤسسة وسهولة الكشف عنه.	3.86	.693	-4.181	.000
6	تعمل لجنة المراجعة على التقليل من تكاليف الوكالة بالتالي تقلل من نسبة الفساد المالي في المؤسسة.	3.45	.686	-2.968	.003

7	تساعد لجنة المراجعة المديرين في تقديم المعلومات المحاسبية الغير متحيزة للمساهمين في الوقت المناسب وهذا يقلل من التلاعب في البينات المالية ويحد من الفساد المالي.	3.59	.568	-3.900	.000
8	تساعد لجنة المراجعة في حماية أصحاب المصلحة من مظاهر الفساد المالي، وتقدم ضمان للتقارير المالية الموثوقة، وذلك من خلال عملية الأشراف المستمر.	3.62	.622	-3.819	.000
9	تعمل لجنة المراجعة على تطبيق الإجراءات اللازمة لحماية مصالح أصحاب المصلحة مِنْ خلال وجود لجنة مراجعة فعَّالة ويكون أعضائها مؤهلين ويتمتعون بالسلطة اللازمة التي تساعدهم على الحد من الفساد المالي.	4.00	.655	-4.420	.000
10	تساعد لجنة المراجعة في تطبيق المساءلة المالية أمام المساهمين لدى الجهات ذات الاختصاص وهذا من شأنه سيعمل كرادع للحد من الفساد المالي.	3.48	.509	-3.742	.000
11	تساعد لجنة المراجعة في إدارة المخاطر من خلال جهود الإشراف الدورية وهذا سيعمل على الحد من الفساد المالي.	3.55	.632	-3.578	.000
12	تعمل لجنة المراجعة على تقديم آلية رقابة ومراقبة أكثر فعالية على الأنشطة المالية للمؤسسة بما في دلك إعداد وتقديم المعلومات المالية للمؤسسة للحد من الفساد المالي.	3.45	.506	-3.606	.000
13	تساعد لجنة المراجعة في استقلالية المراجعين (الداخليين والخارجيين) عن مجلس الإدارة وهذا سيعمل على شفافية البيانات المالية وسيقلل من الفساد المالي.	3.69	.471	-4.472	.000
14	تساعد لجنة المراجعة المستقلة ومجلس الإدارة المستقل في تعزيز الأرباح المحاسبية وتقليل الفساد المالي.	3.76	.689	-3.947	.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أنَّ الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أنَّ متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات المساهمة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

مقابل الفرضية البديلة: المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (9) التالي:

جدول رقم (9) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية المتغير للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية Df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية	.968	29	.499

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أنَّ قيمة إحصائي الاختبار (0.968) بدلالة محسوبة (0.499) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

ولذلك فإنَّ اختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة المساهمة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة المساهمة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (10) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى مساهم لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
بمدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية	3.5911	.21589	14.745	28	.000

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أنَّ قيمة إحصائي الاختبار (14.745) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أنَّ المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5911) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

2.5.3. مدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

لاختبار معنوية درجة مساهمة كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى مساهم لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تعمل لجنة المكافآت بشكل أساسي على تحديد مكافآت المدراء التنفيذيون وهذا بدوره سيعمل على الحد من الفساد المالي.	3.66	.614	-3.945	.000
2	تقوم لجنة المكافآت على تحديد وإعادة تقييم طبيعة ومبلغ التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين مما قد يقلل من الفساد المالي.	3.55	.686	-3.411	.001
3	تعمل لجنة المكافآت على تقييم أداء المديرين، وتحديد طبيعة وقيمة المكافآت للموظفين في المؤسسة وهذا سيقلل من الفساد المالي.	3.48	.509	-3.742	.000
4	تقوم لجنة المكافآت بتحسين وموائمة مصالح المديرين والمساهمين مما قد يساعد في الحد من المشاكل التي تنتج عن الوكالة وهذا سيحد من الفساد المالي.	3.79	.620	-4.234	.000
5	تعمل لجنة المكافآت على تجنب تضارب المصالح المحتملة بين المديرين والمساهمين مما سيساعد في الحد من الفساد المالي.	3.62	.820	-3.236	.001
6	تقوم لجنة المكافآت بالتوسط بين مجلس الإدارة والمساهمين للتوصل إلى حزم مكافآت محددة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وهذا سيحد من الفساد المالي.	3.45	.632	-3.153	.002
7	لجنة المكافآت هي لجنة منفصلة ومستقلة حيث تعمل على تقديم تقاريرها مباشرة للمساهمين وهذا في حد ذاته سيعمل على تقليل الفساد المالي.	3.55	.686	-3.398	.001
8	تعمل لجنة المكافآت على حماية مصالح المساهمين من خلال التأكيد على أنَّ المعينين الجدد يمتلكون الاستقلالية والخبرة اللازمتين لتعزيز فعالية مجلس الإدارة وهذا سيحد من الفساد المالي.	3.52	.738	-3.128	.002
9	تساعد لجنة المكافآت على التقليل من التكاليف التي قد تنتج عن الوكالة وهذا سوف يعمل على التقليل من الفساد المالي.	3.69	.712	-3.772	.000
10	تعمل لجنة المكافآت على خلق دوافع العمل لدى العاملين من خلال تنفيذ خطط التعويضات والحوافز لتحقيق أهداف المؤسسة وهذا سيعمل على الحد من الفساد المالي.	3.76	.739	-3.787	.000

11	تعمل لجنة المكافآت على تحديد قيمة التقاعد للعاملين في المؤسسة وهذا سيخلق طابع إيجابي للعاملين تجاه المؤسسة مما سيحد من الفساد المالي.	3.86	.581	-4.456	.000
12	تساعد لجنة المكافآت في الرقابة على أعمال المؤسسة وهذا سيحد من الفساد المالي.	3.62	.820	-3.255	.001

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أنَّ الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أنَّ متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا حيث كانت على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

مقابل الفرضية البديلة: المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (12) التالي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية Df	الدلالة المحسوبة Sig.
مدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية	.919	29	.028

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أنَّ قيمة إحصائي الاختبار (0.919) بدلالة محسوبة (0.028) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يشير إلى أنَّ المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، تم استخدام اختبار لا معلمي اختبار (ولكوكسون) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (13)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة المساهمة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة المساهمة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (13) نتائج اختبار لا معلمي اختبار (ولكوكسون) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى مساهم لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية	3.6348	.32383	-4.695	29	.000

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أنَّ قيمة إحصائي الاختبار (4.695-) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أنَّ المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6348) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

6.3. اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (مدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، ومدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية)، واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

مقابل الفرضية البديلة: المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (14) التالي:

جدول رقم (14) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية المتغير للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية Df	الدلالة المحسوبة Sig.
دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية	.952	29	.201

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أنَّ قيمة إحصائي الاختبار (.952) بدلالة محسوبة (0.201) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أنَّ المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة المساهمة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة المساهمة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (14) نتائج اختبار(T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية	3.6116	.22047	14.939	28	.000

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أنَّ قيمة إحصائي الاختبار (14.939) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أنَّ المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6116) وهو يزيد عن متوسط المقياس(3)، وهذا يشير إلى وجود دور لآليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، حيث أنَّه يوجد ارتفاع في مستوى مساهمة لجنة المراجعة ولجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

7.3. النتائج:

استنتجت الدراسة عدة نتائج ويمكن تقسيمها كلاتي:

1.7.3. مدى مساهمة لجنة المراجعة بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

1- تساهم لجنة المراجعة في تحسين فعالية وكفاءة مجلس الإدارة في أداء وجباتهم، وأيضاً تقدم تأكيد لجودة المعلومات المالية التي يستخدمها مجلس الإدارة، بالتالي سيحسن أداء المؤسسة ويقلل من الفساد المالي.

2- الاجتماعات الدورية للجنة المراجعة تعزز التواصل بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين (الخارجيين والداخليين) بالتالي سيساعد في الكشف عن الفساد المالي.

3- تقوم لجنة المراجعة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة، وإدارة المخاطر، وأيضاً تعمل على تطبيق الإجراءات اللازمة لحماية مصالح أصحاب المصلحة من خلال وجود لجنة مراجعة فعَّالة ويكون أعضائها مؤهلين ويتمتعون بالسلطة اللازمة التي تساعدهم على الحد من الفساد المالي.

4- تعمل لجنة المراجعة على التقليل من تكاليف الوكالة، وأيضاً تقديم المعلومات المحاسبية الغير متحيزة للمساهمين في الوقت المناسب وهذا يقلل من التلاعب في البينات المالية ويحد من الفساد المالي.

5- تساعد لجنة المراجعة في تطبيق المساءلة المالية أمام المساهمين لدى الجهات ذات الاختصاص وهذا من شأنه سيعمل كرادع للحد من الفساد المالي.

6- تساعد لجنة المراجعة في استقلالية المراجعين (الداخليين والخارجيين) عن مجلس الإدارة وهذا سيعمل على شفافية البيانات المالية، وتعزيز الأرباح المحاسبية، وسيقلل من الفساد المالي.

2.7.3. مدى مساهمة لجنة المكافآت بشكل ايجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

1- تعمل لجنة المكافآت بشكل أساسي على تحديد مكافآت المدراء التنفيذيون، وأيضاً إعادة تقييم طبيعة ومبلغ التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين وهذا يقلل من الفساد المالي.

2- تقوم لجنة المكافآت بتحسين وموائمة مصالح المديرين والمساهمين، حيث تعمل على تجنب تضارب المصالح المحتملة بين المديرين والمساهمين مما يساعد في الحد من المشاكل التي تنتج عن الوكالة وهذا سيحد من الفساد المالي.

3- تعمل لجنة المكافآت على تقديم تقاريرها مباشرة للمساهمين، وهذا في حد ذاته سيعمل على التقليل من التكاليف التي قد تنتج عن الوكالة، وسيحد الفساد المالي.

4- تعمل لجنة المكافآت على حماية مصالح المساهمين من خلال التأكيد على أنَّ المعينين الجدد يمتلكون الاستقلالية والخبرة اللازمتين لتعزيز فعالية مجلس الإدارة وهذا سيحد من الفساد المالي.

5- تعمل لجنة المكافآت على خلق دوافع العمل لدى العاملين من خلال تنفيذ خطط التعويضات والحوافز لتحقيق أهداف المؤسسة وهذا سيعمل على الحد من الفساد المالي.

6- تعمل لجنة المكافآت على تحديد قيمة التقاعد للعاملين في المؤسسة وهذا سيخلق طابع إيجابي للعاملين تجاه المؤسسة مما سيحد من الفساد المالي.

8.3. التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي بالآتي:

1- على الجهات المختصة في الدولة الليبية بتكاتف جهودها والتشجيع على اعداد المؤتمرات، وورش العمل، المتعلقة بالتوعية لأهمية آليات حوكمة الشركات والدور الدي تلعبه في الحد من الفساد المالي.

2- على الجهات المسؤولة في الدولة الليبية مكافحة الفساد المالي بشتى الطرق من أجل المحافظة على مؤسسات الدولة واستدامتها، والحفاظ على موارد الدولة الحالية والمستقبلية.

3- على كافة المؤسسات الليبية سواء المالية أو غير المالية تطبيق حوكمة الشركات، وتفعيل آلياتها، لما لها دور فعَّال في الحد من الفساد المالي والمحافظة على المؤسسات واستدامتها.

4- أوصي بإجراء دراسات مستقبلية لمعرفة مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات الأخرى مثل لجنة المخاطر، ولجنة الترشيحات، ولجنة البيئة، وغيرها من اللجان التي قد يتم إدراجها في آلية حوكمة الشركات في الحد من الفساد ا لمالي، كما أوصي بإجراء دراسات مقارنة سواء في البيئة المحلية، أو مع بيئات أخرى خارجية.

قائمة المراجع:

العريبي، خالد عبدالقادر، (2020)، دور الحوكمة الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في الجامعات الليبية، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، المجلد (6)، العدد (12)، ص ص 29_56.

خلاط، صالح ميلود، وموسى، فتحي رمضان، (2017)، العوامل المفسرة لضعف دور المراجعة الداخلية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة، المؤتمر الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات،

جامعة بنغازي، قاعة مجلس النواب، البيضاء.

درويش، محمد أحمد، (2010)، الفساد مصادره_ نتائجه_ مكافحته، عالم الكتب، القاهرة.

زاهر، تيسير، وآخرون، (2014)، الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد (36)، العدد (4)، ص ص67_88.

عبدالعظيم، حمدي، (2008)، عولمة الفساد وفساد العولمة منهج نظري وعلمي، الدار الجامعية، ط1، مصر، الإسكندرية.

معبد، أحمد مصطفى محمد، (2012)، الأثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية.

يوسف، أمير فرج، (2011)، الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والمالي والوظيفي، مكتبة الوفاء، ط1، مصر، الإسكندرية.

- Arye Bebchuk, L.,& Fried, J. M. (2003). Executive compensation as an agency problem. The journal of economic perspectives, 17(3), 71-92.

Azam, M. N., Hoque, M. Z., & Yeasmin, M. (2010). Audit committee and equity return: The case of Australian firms. International Review of Business Research Papers, 6(4), 202-208.

Barua, A., Rama, D. V., & Sharma, V. (2010). Audit committee characteristics and investment in internal auditing journal of Accounting and Public Policy, 29(5), 503-513.

Bozec, R. (2005). Boards of directors, market discipline and firm performance. Journal of Business Finance & Accounting, 32(9-10), 1921-1960.

Chhaochharia, V., & Grinstein, Y. (2007). Corporate governance and firm value: The impact of the 2002 governance rules. The Journal of Finance, 62(4), 1789-1825.

Dezoort, F. T., Hermanson, D. R., Archambeault, D. S., & Reed, S. A. (2002). Audit committee effectiveness: A synthesis of the empirical audit committee literature. Journal of Accounting Literature, 21.

Dulewicz, V., & Herbert, P. (2004). Does The composition and practice of boards of directors bear any relationship to the performance of their companies? Corporate Governance: An International Review, 12(3), 263-280.

Finkelstein, S., & Hambrick, D. C. (1996). Strategic leadership: Top executives and their effects on organizations: South-Western Pub.

Ghosh, A., Marra, A., & Moon, D. (2010). Corporate Boards, Audit Committees, and Earnings Management: Pre- and Post- SOX Evidence. Journal of Business Finance & Accounting, 37(9), 1145-1176.

Goodwin, J. (2003). The relationship between the audit committee and the internal audit function: Evidence from Australia and New Zealand. International Journal of Auditing, 7(3), 263-278.

Kajola, S. O. (2008). Corporate governance and firm performance: The case of Nigerian listed firms. European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 14(14), 16-28.

Karamanou, I., & Vafeas, N. (2005). The association between corporate boards, audit

committees, and management earnings forecasts: An empirical analysis. Journal of Accounting Research, 43(3), 453-486.

Klein, A. (1998). Firm performance and board committee structure 1. The Journal of Law and Economics, 41(1), 275-304.

Laing, D., & Weir, C. M. (1999). Governance structures, size and corporate performance in UK firms. Management Decision, 37(5), 457-464.

Mcknight, P. J., & Weir, C. (2009). Agency costs, corporate governance mechanisms and ownership structure in large UK publicly quoted companies: A panel data analysis. The Quarterly Review of Economics and Finance, 49(2), 139-158.

Mohid Rahmat, M., Mohd Iskandar, T., & Mohd Saleh, N. (2009). Audit committee characteristics in financially distressed and non-distressed companies. Managerial Auditing Journal, 24(7), 624-638.

Raghunandan, K., & Rama, D. V. (2007). Determinants of audit committee diligence. Accounting Horizons, 21(3), 265-279.

Randoy, T., & Nielsen, J. (2002). Company performance, corporate governance, and CEO compensation in Norway and Sweden. Journal of Management and Governance, 6(1), 57-81.

Rani, M. (2011). The effects of audit committee characteristics on the value relevance of accounting information-in New Zealand. Auckland University of Technology.

Ruigrok, W., Peck, S. I., & Keller, H. (2006). Board characteristics and involvement in strategic decision making: Evidence form Swiss companies. Journal of Management Studies, 43(5), 1201-1226.

Spira, L. F., & Bender, R. (2004). Compare and contrast: Perspectives on board committees Corporate Governance: An International Review, 12(4), 489-499.

Vafeas, N. (1999). Board meeting frequency and firm performance. Journal of Financial Economics, 53(1), 113-142.

Vafeas, N., & Theodorou, E. (1998). The relationship between board structure and firm performance in the UK. The British Accounting Review, 30(4), 383-407.

Weir, C., & Laing, D.(2000). The performance-governance relationship: The effects of Cadbury compliance on UK quoted companies. Journal of Management and Governance, 4(4), 265-281.

Wild, J. J. (1994). Managerial accountability to shareholders: Audit committee and the explanatory power of earnings for returns. The British Accounting Review, 26(4), 353-374.

Woidtke, T., & Yeh, Y. H. (2013). The role of the audit committee and the in formativeness of accounting earnings in East Asia. Pacific-Basin Finance Journal, 23, 1-24.

Yatim, P. (2012). Boardroom Pay, Performance and Corporate Governance in Malaysia. The Business & Management Review, 2(2), 37.

Yeh, Y. H., Chung, H., & Liu, C. L. (2011). Committee Independence and Financial Institution Performance during the 2007-08 Credit Crunch: Evidence from a Multi-country Study. Corporate Governance: An International Review, 19(5), 437-458.